الذهب يتجه لتحقيق أول مكاسبه الأسبوعية في شهر

ملبورن ـ رويترز: استقرت أسعار الذهب أمس بعد هبوط حاد بلغت نسبته نحو 2٪ في الجلسة السابقة لكن المعدن يظل في طريقه لتحقيق أول مكاسبه الأسبوعية في أربعة أسابيع بفضل تراجع الدولار. ويقبع مؤشر الدولار حاليا قرب أدنى مستوياته في أكثر من شهرين ويتجه لتكبد أكبر خسائره الأسبوعية منذ أواخر مارس وسط حالة من الغموض تكتنف توقيت رفع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) أسعار الفائدة. ويزيد تراجع الدولار من جاذبية الذهب كملاذ آمن بينما يدعم انخفاض الفائدة أيضا المعدن الأصفر الذي لا يدر فائدة.

مؤشرات اقتصادية جديدة: IBM عملاق التكنولوجيا بالعالم لدينا وصندوق للمشاريع الصغيرة على طريقة سنغافورة

هؤلاء تجار وتاجرات الكويت في المستقبل

مصطفى صالح

ثمة مؤشرات جديدة على تحول في الاقتصاد الكويتي يدفع لنظرة مختلفة عن السابق. قبل يومين قالت شركة IBM الاكبر في العالم انها حصلت على ترخيص لفتح اول شركة لها في الكويت بنسبة 100٪، في ثقة جديدة باقتصاد البلاد، وبالاستثمار في قطاع التكنولوجيا. وهذا الاسبوع شهد ايضا ورشة عمل مهمة في المدارس الكويتية، حيث نظمت ادارة المشروعات الصغيرة في برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة برنامجا لطلبة المدارس للتنافس على تقديم مشاريع صغيرة تحت مسمى «التاجر الصغير».

مؤشرات مستقبلية

ان الحدثين وان كانا متباعدين من ناحية المضمون، لكنهما يؤشران الى تخطيط لمستقبل اقتصادي في الكويت. الشركة العالمية ترى افقا في الاستثمار في التكنولوجيا والحوسبة السحابية وقطاع شركات التواصل الاجتماعي وأجهزة الهواتف المتنقلة وتحليل البيانات، خصوصا ان الكويت تتمتع بأعلى معدل انتشار للهواتف النقالة الذكية في المنطقة. في المقابل، فإن برنامج اعادة الهيكلة ينظر الى تأسيس قاعدة من رجال وسيدات الاعمال المبادرين للأعمال في المستقبل، وهو أمر قامت به سنغافورة في القرن الماضي للتحول من جزيرة فقيرة بجوار ماليزيا الى واحدة من اغنى الدول في العالم بصندوق سيادي هو الاكبر عالميا. وحضرت «الأنباء» احدى الجلسات الخاصة بورش العمل للطلاب والطالبات من مختلف المراحل الدراسية، حيث أظهرت حماسة لدى هؤلاء. ويقول مدير ادارة المشروعات في البرنامج م.فارس العنزي: تحقيق ان هذا التنوع الاقتصادي يبدأ من هنا، من قاعدة الطلاب، فهؤلاء هم المستقبل. ويضيف: يجب التفكير في خلق اجيال جديدة من رواد الاعمال والمستثمرين القادرين على الابتكار والابداع ضمن بيئة تجارية تنافسية، وتشجيع وتنمية المواهب والقدرات لدى الجيل الصاعد ورعاية المبادرة الاستثمارية لخلق روح العمل الخاص في نفوس الاجيال الجديدة.

القطاع العام والخاص

في الواقع، هناك اتفاق على عدم قدرة الاقتصاد الكويتي في البقاء في حلقة مفرغة من التوظيف الحكومي المرتفع والاقتصاد المعتمد على مصدر واحد لايراداته. وتشير معلومات البرنامج الى أن نسبة العمالة الكويتية في القطاع الحكومي بلغت 96٪ بينما نسبة الـ 4٪ يعملون في القطاع الخاص منهم 1,5٪ فقط من يمتلكون مشاريعهم الخاصة، كما يقول العنزي. ومع أن المشاريع المقدمة من الطلاب كانت متنوعة، الا أنها حملت حسب لجنة التحكيم الكثير من الافكار الجديدة التي يمكن تنفيذها على ارض الواقع.

طالبات كويتيات عرضن مشاريعهن المبتكرة في ملتقى «التاجر الصغير» الذي نظمه برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة لغرس مفاهيم الاقتصاد الحر في أذهان الطلاب

شركة IBM عملاق التكنولوجيا في العالم الان في الكويت

سنغافورة من جزيرة فقيرة وبلا موارد في القرن الماضي الى اغنى دول العالم بفضل الاستثمار في الطلاب والمشاريع الصغيرة

لجنة التحكيم مع الطالبات اللاتي شاركن بمشاريع صغيرة «فاجأت» اللجنة كما يقول فارس العنزي (الثاني من اليمين)

برنامج إعادة الهيكلة يفتح المنافسة للطلاب لتقديم مشاريع صغيرة.. والنتيجة «مفاجأة»

الطلاب الكويتيون يعرفون مصطلحات اقتصادية أكثر من رجال أعمال

1,5٪ فقط من الكويتيين بالقطاع الخاص لديهم مشاريع خاصة.. و96٪ بالحكومة

شركة IBM أعطتكم مؤشراً واضحاً على مستقبل التكنولوجيا بالكويت.. فاستثمروا فيه

والبارز حسب العنزي هو دقة طرح نماذج عمل واضحة ودراسات جدوى اقتصادية.

وفي لقاءات اجرتها «الأنباء» مع عدد من الطلاب والطالبات المشاركين بمشاريع في الملتقى، وأعمارهم تقل عن 15 عاما، كان لافتا انهم يتحدثون بلغة اقتصادية ويستخدمون مصطلحات اقتصادية، ويعرفون على الاقل معنى دراسات الجدوى (بعض رجال الاعمال اليوم فشلوا في الازمة المالية لأنهم لم يستطيعوا اجراء دراسات جدوى لمشاريعهم)، وهو أمر يمكن التأسيس عليه مستقبلا.

وفي الفترة الاخيرة، تم اقرار قانون للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهو صندوق يمنح التمويل لهذه المشاريع ويساعد في كيفية نموها، وهو مؤشر آخر على تحول اقتصادي للاهتمام بهذه الصناعة، وقد يؤسس لشيء ما اذا احسن توجيهه لمشاريع مبدعة. ولعل أفكار التكنولوجيا والتركيز فيها ضمن مشاريع الصندوق امر مطلوب، وقد اعطت IBM اشارة للكويت بقدرتها في هذا الجانب.

وفي لقاءات مع اعضاء لجنة الحكم بملتقى «التاجر الصغير» قالوا لـ «الأنباء» انهم يرون ضرورة إدخال المواد التجارية في النظام التعليمي لتنمية افكار الطلاب الاستثمارية، وهو أمر آخر يتطلب الاهتمام به، لتتفق المشاريع الحكومية والدراسية والعملية بعضها مع البعض.

هل نكرر التجربة السنغافورية في الكويت؟

لطالما سعت الدول الى النظر الى النماذج الاقتصادية الناجحة، ومن الذكاء النظر في الكويت الى التجربة السنغافورية، التي تعتبر نموذجا يحتذى به من الدول الراغبة في تنمية اقتصاداتها والتغلب على مشاكل البطالة والفقر.

وواجهت سنغافورة منتصف القرن الماضي العديد من الصعوبات بعد استقلالها عن ماليزيا، فهي جزيرة صغيرة بلا اي موارد طبيعية وبها العديد من المشكلات كالبطالة والفساد الاداري والركود الاقتصادي.

وكان توجهها الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة هو الركيزة الاساسية التي تأسس عليها الاقتصاد السنغافوري، حيث لعبت دورا كبيرا ومهما في دعم وسد احتياجات المشاريع الكبيرة.

وكانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سنغافورة هي قيام بنك التنمية السنغافوري بتوفير المساعدات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بسعر فائدة ثابت وأقل من الأسعار التجارية، وكذلك منح الإعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة بموجبها بتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتعتمد هذه المشاريع بشكل أساسي على الدعم المباشر من الدولة، والذي يتجلى في توفير المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية والتسويقية لهذه المشاريع، وحمايتها من الإفلاس بالسماح لها بالحصول على قروض بدون فوائد وبدون ضمانات.

وقد تجلى التعاون الواضح والاهتمام من قبل الحكومة في إنشاء قسم لتنشيط التجارة والصادرات تابع لها كانت مهمته مساعدة المصدرين وتقديم الدراسات عن الأسواق الدولية، كما يقوم بتنظيم المؤتمرات ووضع وتنظيم برامج تدريبية عن التجارة والأسواق الدولية واحتياجاتها.

ولقد اهتمت سنغافورة بقيام صناعات تسمح للمواطنين بالاستثمار وقامت بإرسال أبنائهم إلى الدول الصناعية المتقدمة ثم العودة إلى الوطن والعمل على تأسيس أعمال صناعية وطنية، بهدف ان يتعلم كيفية استثمار الاحتياطي من البترول وكيفية إدارة الموارد البشرية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد.

التكنولوجيا الرقمية تغير اتجاه تجارة التجزئة

منى الدغيمي

يبدو أن تطور مجال التكنولوجيا الرقمية سيعمل على تغيير قطاع تجارة التجزئة بشكل كبير، حيث أصبح دور التكنولوجيا يمثل أهم اوجه المنافسة في هذا المجال.

ويأتي التحدي الأهم أمام تجار التجزئة التقليديين في كيفية مواكبة هذه البيئة المتغيرة وإعادة تنظيم أسلوب العمل لديهم ليتماشى مع تطور التكنولوجيا الرقمية السريع وتوجهات المستهلكين، وذلك بدعم متاجرهم بإمكانات إلكترونية قوية للتكيف مع أساليب وأنظمة الدفع الجديدة حتى يلحقوا بركب التطور السريع.

و قد أظهر تقرير حديث لمجلة «فوربس» ان أميركا تمتلك شبكات تجارة تجزئة تقليدية قوية، وأنها استطاعت ان تتطور سريعا بفضل منافذها عبر الانترنت، حيث يأتي موقع «الأمازون» في مقدمة المتجهين نحو استخدام منافذ بيع عبر الإنترنت.

أما على الصعيد العالمي فيعتبر موقع «برايك اند مورتار» في الصين اول المتجهين نحو استخدام منافذ بيع عبر الإنترنت، أما بقية البلدان فإن تجارة التجزئة التقليدية فيها ما زالت بعيدة جدا عن الهجرة نحو العالم الرقمي.

وأشار التقرير إلى انه نتيجة للتطور السريع لقطاع التجزئة عبر الإنترنت شهدت العقارات المستغلة من قطاع التجزئة هبوطا كبيرا حيث أغلقت الكثير من المخازن، ومن المتوقع ان تسجل خسارة تصل الى 31 مليون فرصة عمل تقليدية.

وقد ارتفعت مبيعات التجزئة على الإنترنت في الصين نحو 49,7٪ لتصل إلى 2,79 تريليون يوان العام الماضي وتعكس هذه المؤشرات الجيدة، على أن اغلبية قادة الصين ساعدوا على النجاح الباهر لعملية الاكتتاب لموقع شركة «علي بابا» وغيرها من شركات تجارة التجزئة عبر الإنترنت، التي تستحوذ على قاعدة عملاء تقدر بنحو 780 مليون مستخدم على الإنترنت في الصين.

وهي إشارة ايضا الى ان هذه الشركات قد استفادت من الإنترنت ومن المتوقع أن تخلق 46 مليون فرصة عمل جديدة في الصين بحلول العام 2025، بحسب تقرير ماكينزي الصادر في شهر يوليو 2014.

وتجد الملايين من الشركات التجزئة الصينية التقليدية التي تتحرك نحو الانترنت صعوبة لعدم الاعتماد على شراء نوافذ للدعاية باهظة الثمن من مزودي المنصات مثل شركة علي بابا التي تمتلك 80٪ من إجمالي حركة المرور على الشبكة في قطاع تجارة التجزئة.